

المملكة المغربية

أهداف الألفية
من أجل التنمية

دجنبر 2003

المملكة المغربية

أهداف الألفية
من أجل التنمية

التقرير الوطني 2003

دجنبر 2003

خلاصة

1- الوضعية الجغرافية

-برنامج الاستقرار الرامي إلى تقليص عجز ميزانية الدولة وعجز ميزان الأداءات، ومكنت الإجراءات المتخذة في هذا السياق من تقليص نفقات الدولة بما فيها نفقات الاستثمار، ومن ترشيد وعقانة الواردات. وتم تقويتها بتخفيض قيمة العملة الوطنية في يوليوز 1985 وفي ماي 1990.

-برنامج التقويم الهيكلي الذي تضمن أساسا إصلاح المالية العمومية، إصلاح التجارة الخارجية، تحرير الأسعار وإصلاح النظام النقدي والمالي.

ففي ما يهم المالية العمومية، كانت الإصلاحات المتبعة تهدف إلى تحديث النظام الضريبي وترشيد النفقات العمومية. وقد تم تبسيط النظام الضريبي من خلال إقرار الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل. وقد أتاحت التخفيضات الضريبية المتبعة في هذا الإطار استقرار الضغط الضريبي في 22% من الناتج الداخلي الإجمالي، ومواءمة متطلبات تمويل ميزانية الدولة ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التدابير الترشيدية، فقد تواصل ارتفاع النفقات المخصصة لرواتب الموظفين، إذ ارتفع نصيبها من ميزانية الدولة من 30% سنة 1994 إلى 36% في سنة 2001، أي 12% من الناتج الداخلي الإجمالي.

كما أدى تطبيق برنامج إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية إلى عمليات تخلي الدولة عن بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية لصالح المبادرة الخاصة، وإلى تبني إبرام عقود برامجية بين الدولة وبعض المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات ذات صبغة عمومية.

لقد مكنت السياسة المتبعة خلال العقدتين الأخيرين من احتواء العجز العمومي وحصره في مستوى متحمل، ومن تنمية الادخار العمومي بحيث يمكن ضمان أوفر التمويل الذاتي لنفقات الاستثمار، وتحرير الموارد

يحظى المغرب بموقع جغرافي ممتاز، فهو يقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويفصله عن اسبانيا مضيق جبل طارق، ويتوفر على حدود مع الجزائر شرقا وموريتانيا جنوبا. ويبلغ طول ساحله 3500 كلم ممتدة على الواجهتين الأطلسية والمتوسطية. ويتسم طقسه بجو البحر المتوسط في الشمال، والشبه جاف إلى جاف في الجنوب. وتتيح سلسلة جبال الأطلس الممتدة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي للبلاد التوفر على منابع هامة من الماء، والتي تستغل أساسا لسقي مساحات فلاحية شاسعة.

2- التطور الاقتصادي والاجتماعي

خلال النصف الثاني من عقد السبعينات، اختلت التوازنات الأساسية للاقتصاد بعد السياسة التوسعية المتبعة في إطار ميزانية الدولة. وقد تم تقويمها جزئيا في بداية الثمانينات. لكن اختيار سياسة انطلاق اقتصادي خلال بداية الثمانينات كشفت عن هشاشة البنيات الاقتصادية أمام مواجهة آثار العوامل الظرفية، مما أدى إلى التخلي عن المخطط الخماسي 1981-1985 منذ سنته الثانية لصالح برنامج للتقويم الهيكلي المعد بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

. إعادة إرساء التوازنات المالية

لقد اتسم عقد الثمانينات أساسا بالعمل بمقتضيات ترمي إلى تحقيق الاستقرار والتقويم الهيكلي. وهي مرحلة أعطيت فيها الأفضلية للأهداف المالية مصحوبة بجملة من الإصلاحات ترمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحسين تدبير شؤون الأعمال.

وتركزت التدابير والإصلاحات في برنامجين اثنين تواصل تطبيقهما لغاية السنوات الأولى من عقد التسعينات :

-إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات المالية العمومية مثل شركات التأمين، وأنظمة التقاعد، وإصلاح القرض الشعبي المغربي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري السياحي، وذلك بغرض تيسير شروط تمويل الشركات وتنويع مصادرها التمويلية. وتوجت هذه الإصلاحات والتدابير بنتائج مرضية على مستوى التوازنات المالية :

. تحسين نمط المالية العمومية

وهكذا، انتقل عجز الميزانية من 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1990 إلى 2,6% سنة 2001 دون أن يتجاوز 3% في المتوسط السنوي ما بين 1996-2002. ويكمن هذا التحكم في نتيجة السياسة المالية المطبقة من لدن السلطات العمومية في سياق وطني مطبوع بالجفاف وبظرفية عالمية غير مشجعة ومتميزة بارتفاع أسعار النفط.

. تحسين مؤشرات المديونية العمومية الخارجية

مكن تثبيت استقرار الإطار الاقتصادي العام من وضع نهاية لدورة إعادة جدولة المديونية برسم سنة 1993، واسترجاع دورة عادية لأداء الدين الخارجي. وقد ساهم ذلك أيضا في تخفيف عبء الدين الخارجي الكلي (بما في ذلك الدين المضمون) من 80,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 52,1% سنة 1998 و 34,7% سنة 2002 رغم موقع الدولار بالنسبة للدرهم.

. تصويب التوازنات الخارجية

تميز عقد التسعينات بتحرير التجارة الخارجية واندماج أحسن للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، والتوقيع على اتفاقية التشارك مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996. وإذ أدى هذا التحرير إلى خلق لا توازن خارجي خلال عقد التسعينات بالنسبة لحصيلة الحساب الجاري الذي عرف عجزا متوسطا بلغ 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة 1993-2001، فإنه تأتى تصويب هذا اللاتوازن في سنتي 2001-2002 حيث

الإضافية لصالح القطاع الخاص وتيسير شروط تمويل الاقتصاد.

ومنذ بداية الثمانينات، اعتمد المغرب مسلسلا لتحرير التجارة الخارجية واستحدثت ظروف مشجعة لدعم تنمية الصادرات، وقررت تدابير متعددة تمثلت في تحرير وتنظيم الصرف، تعديل قيمة صرف الدرهم، وضع نظام تمويلي مشجع للصادرات وإصلاح النظام الضريبي...

وفي مجال التجارة الخارجية، تم تحرير الواردات بإلغاء لوائح المنتجات الممنوعة أو الخاضعة لقيود كمية، وبتخفيض هام للحقوق الجمركية.

كما تم تحرير مجمل الأسعار باستثناء أسعار مجموعة صغيرة من المواد الأساسية القسوى التي تستفيد من الإعانات كالسكر وزيت المائدة والدقيق والقمح الطري.

ولقد تم إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى تقوية التعاون الجمركي والتجاري وعدم الازدواجية الضريبية بين المغرب وعدة دول، وإلى إنعاش الصادرات من خلال تنمية نظام "ال دراواباك" وإحداث نظام لتبادل المعلومات الإعلامية على مستوى بعض المطارات.

أما الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالقطاع المالي والنقدي، فقد شرع في العمل بتطبيقها بعد فترة إعادة جدولة الدين العمومي (1983-1992) وقد شملت على الخصوص :

-تحرير النشاط المصرفي من خلال تحرير معدلات الفائدة وإلغاء التوظيفات المالية الإجبارية.

-إصلاح سوق رؤوس الأموال من أجل إعطاء الدينامية لسوق القيم وتعزيز تأمينها.

تبسيط نظام الصرف الذي أدى إلى قابلية التحويل الجزئي للدرهم في سنة 1993، تحرير العديد من أصناف عمليات الرأسمال وإحداث سوق الصرف في سنة 1996.

سياسة الخوصصة بشكل حيوي ابتداء من سنة 1993. وقد تميز العقدان الأخيرين بميل حاد إلى تباطئ الأنشطة الاقتصادية، حيث سجل معدل متوسط سنوي بلغ 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية خلال عقد الثمانينات و 2,6% فقط خلال فترة 1991-1999. وعرفت بنية الناتج الداخلي الإجمالي تطورا طفيفا، إذ مثل القطاع الأولي 16% والقطاع الثاني 31% والقطاع الخدمات 53%.

وكانت وثيرة النمو جد متواضعة بالنظر للحاجيات الاجتماعية المتزايدة وارتفاع أعداد الساكنة النشيطة. ويرجع ضعف النمو بصفة رئيسية إلى القطاع الفلاحي الذي تعرض خلال عدة سنوات لجفاف حاد وإلى النتائج المتواضعة للقطاع الصناعي الذي تأثر بخسارة نتيجة التنافسية القوية.

وقد عرف الادخار الوطني الكلي تزايدا بمعدل 10,2% كمتوسط سنوي طيلة فترة 1980-2002، حيث انتقل من 17% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1980 إلى 26,8% في سنة 2002 مقابل 27,6% في سنة 2001.

كما عرفت قيمة التكوين الإجمالي لرأس المال بالأسعار الجارية تطورا بمعدل يناهز 8,1% طيلة فترة 1980-2002، غير أنه بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، ظل معدله مستقرا عمليا (22,6% في المتوسط).

واتسم حجم الاستهلاك الفردي في الوسطين الحضري والقروي بتراجع بلغ على التوالي 1,9% و 1,3% سنويا خلال عقد التسعينات.

وقد سمح تقلص ارتفاع الأسعار بالحفاظ على مستوى الاستهلاك، إذ شكل تحرير الأسعار في إطار تنافسي قوي ومواصلة الانفتاح على الخارج والسياسة النقدية الحذرة، أهم عوامل تباطئ الأسعار. وهكذا انخفض الرقم القياسي السنوي خلال فترة 1981-1985 و 3% خلال سنة 1996 وأقل من 1,8% خلال فترة 1996-2002.

أصبح الحساب الجاري لميزان الأداءات فائضا بنسبة 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2001 و 4,1% سنة 2002. ويعزى هذا الاتجاه الإيجابي جزئيا إلى تحسين موارد التحويلات الخاصة، وإلى الحصيلة الإيجابية لميزان السفر والتحسين النسبي لتغطية الواردات بواسطة الصادرات.

أما بالنسبة لتمويل العجز الخارجي، فإنه لا يثير مشاكل منذ الخروج من دورة إعادة جدولة الديون نظرا لإنعاش الاستثمارات الخارجية التي انتقل مستواها من 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1980 إلى 2,3% ما بين سنة 1990 و 2000. وقد بلغت هذه الاستثمارات المستوى الأعلى المتجدد في 33,1% مليار درهم سنة 2001 أي بنسبة 8,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبدون اعتبار مداخل عمليات الخوصصة، فقد انتقل تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من انتقل تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من 6,9 مليار درهم سنة 2000 إلى 9,7 مليار درهم سنة 2001 أي بتحسّن بلغت نسبته 40,6%.

وهكذا، أتاح تقليص عجز الحساب الجاري، من جهة، وتعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية، من جهة أخرى، من تغطية التدفق السلبي المسجل بخصوص التمويلات الخارجية. ومن دعم مستوى احتياطات الصرف التي بلغت حوالي 12 شهرا من واردات السلع والخدمات سنة 2001.

وعرف الميزان التجاري تطورا متباينا، حيث بلغ عجزه 11,1% في سنة 2002 مقابل 8,8% في سنة 1998 و 10% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993.

. النمو المتباطئ

لم يترافق تحسن التوازنات المالية بالوتيرة المرتقبة للنمو الاقتصادي، وذلك بالرغم من الإجراءات التحفيزية المتخذة في إطار قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1995، والتخفيض الملموس لمعدلات الفائدة ونهج

مستوى الصناعات السلعية نتيجة لمساهمة أكبر للتقدم التقني، ولتنمية الإنتاجية الواعدة لهذا القطاع.

. الوضعية المقلقة للتشغيل

إن تطبيق برامج إعادة الهيكلة والاستقرار، إلى جانب النتائج المتواضعة للنمو الاقتصادي والاستثمارات، علاوة على تعاقب عدة سنوات من الجفاف، قد أدى إلى تفاقم تدهور الوضعية الاجتماعية مما تسبب في تسارع الهجرة القروية. ونتج عن هذه الحالة ضغط قوي على سوق التشغيل مع بروز معدلات جد مرتفعة للبطالة خاصة لدى الشباب حاملي الشهادات.

ولم تعط التدابير والبرامج المطبقة لإنعاش التشغيل سوى نتائج محدودة نظرا للحاجيات الكبيرة. ويعتبر تحقيق معدل نمو جد مرتفع، أكثر من 5% سنويا، الشرط الأساسي من أجل تقليص البطالة.

وقد تفاقمت ظاهرة البطالة الحضرية خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي تولد عنه ارتفاع مقلق لمعدل البطالة الذي بلغ 19,5% في سنة 2001 وتجاوز 30% بالنسبة لخريجي التعليم العالي.

وفيما يهم الوسط القروي، فمعدل البطالة منخفض نسبيا (4,5%) لكن التشغيل الناقص يكتسي أهمية بالغة.

ولقد خصت الإصلاحات المتعلقة بإنعاش التشغيل أساسا اعتماد مدونة الشغل التي تحدد حقوق وواجبات الأجورين وأرباب العمل، والتي تهدف إلى إرساء علاقات مهنية جديدة بين أطراف الإنتاج مبنية على الإنصاف والمساواة وثقافة الحوار.

. التحسينات الاجتماعية غير كافية

في الميدان الاجتماعي تم تحقيق تقدم مهم، لكن ظل غير كاف، فمعدل التمدن في التعليم الأساسي والثانوي انقل من 51% إلى 73% طيلة فترة 1982-2001. وتم تقليص معدل وفيات الرضع بحوالي 50% ومعدل لوفيات عند الأطفال من 102 للآلف إلى 46 للآلف ما بين 1987 و 1997. وبشكل موازي، مكنت الجهود

وفي مجال إنعاش الاستثمار، تم إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات المتوسطة والصغرى، وإصدار ميثاق المقاولات المتوسطة والصغرى والصناعات الصغرى والمتوسطة ومدونة للمقتضيات القانونية المالية، وإحداث المراكز الجهوية للاستثمارات، ووضع عدة بنود للاعتمادات الوطنية والخارجية وصناديق الضمان مخصصة لتمويل الاستثمار وتأهيل المقاولات المتوسطة والصغرى والصناعات الصغرى والمتوسطة.

. انتعاش النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1996

يبرز موقع الاقتصاد الوطني في دورة النمو بدخول المغرب مرحلة متميزة بانتعاش النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1996. وقد سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة نمو بلغت 3,9% خلال فترة 1996-2002 نتيجة لتحسن الناتج الداخلي الإجمالي الغير الفلاحي الذي تميز بنسبة نمو تقارب ب 5,3% وهذا رغم استمرارية الجفاف.

وتعزى هذه الوضعية إلى المساهمة الإيجابية (نقطة) للقطاع الأولي في النمو الاقتصادي بين 1996 و 2002 بفضل تربية المواشي والصيد ودينامية بعض القطاعات الواعدة بالنسبة للاقتصاد المغربي، والتي مكنت من دعم نمو الناتج الداخلي الإجمالي الغير الفلاحي وتسريع ونيرة تقدمه من 2% سنة 1995 إلى 2,3% سنة 2002. وهذه حالة القطاعات السلعية كالتجارة والنقل والاتصالات والسياحة. ولقد حقق القطاع الثاني كذلك نتائج هامة خلال هذه الفترة، ترجع بالأساس إلى الصناعات الكهربائية والإلكترونية وما شابهها، وإلى انتعاش قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الطاقة، وقطاع المعادن بقدر أقل.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن فترة 1996-2002، تميزت بدافعية تحسين الإنتاجية العامة لمختلف العناصر لصالح النمو الاقتصادي، فارتباطا بانتعاش الاستثمار العمومي والخاص المحقق، فقد تحقق هذا النمو بفضل ارتفاع إنتاجية العمل وبالخصوص على

فإذا كان يتوفر على جميع الوسائل والحظوظ والإمكانات المعتبرة، فالمخاطر التي يجب عليه مواجهتها لا يستهان بها، بسبب التحولات السريعة التي يعرفها على الصعيد المؤسساتي واندماجه المتزايد في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، فإن الاستراتيجية الجديدة المتبناة للسنوات المقبلة تكتسي أهمية جوهرية.

وترمي استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في الدرجة الأولى، إلى خلق المناخ العام الكفيل بتحفيز تعبئة جميع الطاقات. وترتكز على المحاور الرئيسية التالية :

-تعميق الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وهي مجالات أصبح المغرب يحتل فيها مكانة متميزة بين بلدان المنطقة. وفي هذا الإطار، تركزت الجهود على الخصوص على حقوق المرأة والطفل والفئات الاجتماعية المهمشة أو ضحية الإقصاء.

-تأهيل اقتصاد البلاد لتحسين تنافسيتها وتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية التي ستكون أكثر حدة في السنوات المقبلة بسبب إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وانخراط المغرب في المنظمة العالمية للتجارة.

-تحقيق نمو اقتصادي قوي محدث لأوسع فرص الشغل وكفيل بتقليص التفاوتات الاجتماعية والجهوية ومحاربة الفقر.

-إعادة تحديد دور الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وتعترم الدولة تركيز دورها على وظائف التنظيم والتنسيق وإعادة توزيع الدخل. وتعود مهمة تحقيق الانطلاق الاقتصادي إلى القطاع الخاص الذي يجب عليه تكثيف جهوده الاستثمارية وتوسيعها لتشمل قطاعات التجهيزات الأساسية والاجتماعية، وقد تم إقرار جملة من التدابير التشجيعية لهذا الغرض، خاصة فيما يهم المقاولات الصغرى والمتوسطة أكثر إحداثا لمناصب الشغل، وإن الجماعات المحلية المدعوة للاضطلاع بدور حيوي أكبر في مجال التنمية في إطار

المبذولة من تحسين مؤشرات الخدمات الصحية، وخاصة تلك المرتبطة بالبرامج الصحية لفائدة صحة الأم والطفل، حيث انتقل متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 59 سنة في 1990 إلى 70 سنة 2000.

كما أن التحسينات المحققة تعتبر أيضا غير كافية على مستوى المؤشرات الأخرى الاجتماعية-الاقتصادية خاصة في الوسط القروي. فالأمية لازالت مرتفعة : 48% في سنة 1998 على الصعيد الوطني و 67% في الوسط القروي. وفي هذا الوسط تعاني 57% من القرى من العزلة و 52% من صعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب و 50% من انعدام الكهرباء وارتفع معدل الفقر النسبي طيلة عقد التسعينات من 13% في سنة 1991/1990 إلى 19% في سنة 1999/1998.

ومنذ أواسط التسعينات، عرفت النفقات العمومية في القطاعات الاجتماعية ارتفاعا قويا وخاصة في الوسط القروي والأقاليم الضعيفة. ومع ذلك تظل غير كافية إذ تمثل حاليا 12% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو معدل دون المستويات المحققة في البلدان المماثلة للمغرب، علاوة على أنها غير هادفة وقليلة التأثير من حيث تقليص الفقر والتفاوتات الاجتماعية.

وتعتبر الحاجيات كبيرة، وقد تزداد أكثر خلال السنوات المقبلة بسبب انعكاسات الارتفاع السكاني، فرغم تباطئه سينتقل عدد السكان من 29,6 مليون نسمة في سنة 2002 إلى 33 مليون نسمة في سنة 2010.

ويجب إذن تكثيف الجهود في جميع الميادين، سواء فيما يهم التنمية الاقتصادية أو في المجالات الاجتماعية من أجل مواجهة العديد من التحديات الجلية والمحددة، والتي تعتبر ضاغطة وملحة فيما يتعلق بالتشغيل ومحاربة الفقر.

. الاستراتيجية الجديدة

بعد العديد من الإصلاحات المنتهجة خلال السنوات الأخيرة، يوجد المغرب في مرحلة حاسمة من تنميته.

اللامركزية وستسمح إعادة هيكلة الاقتصاد الاجتماعي للمجتمع المدني كي يصبح عاملا أساسيا لتعبئة القدرات الموجودة والمساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-إصلاح الإدارة العمومية والنظام القضائي اللذين يعتبران الأدوات الجوهرية لإرساء التنمية واحترام حقوق المواطنين. ويتم التركيز خاصة على إدخال أساليب حكامه جيدة والشفافية وتوسيع مهام واختصاصات المصالح المحلية للإدارة المركزية، والهدف من ذلك هو جعل القطاع العمومي يتسم بفعالية ونجاعة أكبر.